

بيان

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، اجتمعت اللجنة الإدارية يوم الأحد 15 يناير 2017 بالمعهد العالي للدراسات والأبحاث في التعريب بالرباط، غداة اجتماع مجلس التنسيق الوطني. ذلك الاجتماع الذي شكل محطة أساسية است حضر فيها السيدات والسادة الأساتذة ممثلو المكاتب المحلية والجهوية للنقابة الوطنية للتعليم العالي الظروف الصعبة التي طبعت الدخول الجامعي 2016-2017، والتي تشتد سوءاً سنة بعد أخرى نتيجة السياسة الرسمية للدولة في هذا المجال والتي تروم التخلي النهائي عن طابع المرفق العمومي في التعليم العالي. وهي سياسة تتجلى:

- في التقليص المستمر لميزانية التعليم العالي و البحث العلمي العموميين في مقابل ما تغدق الدولة من المال العام على مؤسسات القطاع الربحي لما سمي زورا بالشراكة عام - عام؛
 - وفي التكريس المهين الذي تعرفه مدرجات وأقسام المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛
 - وفي التقليص من محتويات الدروس ومن الحيز الزمني المخصص لها، والحذف الذي يطال دروساً وتدابير مختلفة.
- إضافة إلى التدنّي المطرد الذي تعرفه نسب التأييرين البيداغوجي والإداري والخطر الداهم المحدق بتعليمنا العالي من جراء ارتفاع معدل السن لهيئة الأساتذة الباحثين وقُرب أعداد هائلة منهم من السن القانونية للإحالة على التقاعد، والتلكؤ الرسمي، منذ سنوات، في اعتماد سياسة استباقية لمواجهة هذه المعضلة التي تنذر بتوقف مؤسسات عن العمل. ناهيك عن الظروف الكارثية التي يمارس فيها الأساتذة أبحاثهم العلمية ضمن مختبرات لا تتوفر على الشروط الدنيا لممارسة البحث كما هو متعارف عليه دولياً، وعن الظروف الاجتماعية المتدنية للطلبة عموماً والطلبة الباحثين خصوصاً.
- كما سجل الأساتذة الآثار السلبية المباشرة على دخلهم من جراء تطبيق القانون الجديد للتقاعد الذي عملت الحكومة على تمريره اعتماداً على الأغلبية العددية في البرلمان وخارج التوافق المطلوب مع الفُرقاء الاجتماعيين.
- كما اتسم الدخول الجامعي 2016-2017 بمحاولة دق إسفين إضافي في جسم التعليم العالي العمومي من خلال استصدار رأي للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي يجاري التصور الرسمي المعبر عنه في مشروع القانون الإطار والرامي إلى العدول عن مجانية التعليم، تعميقاً للشرخ الاجتماعي والتفاوت الطبقي وحرماناً لشرائع عريضة من الشعب المغربي من حق أساسي من حقوق الإنسان ألا وهو حقه في تعليم عالي مجاني، منتج، جيد وعصري.
- وقد استحضر كذلك السيدات والسادة الأساتذة في هذا الاجتماع مأل ملفهم المطلبي، منددين بتعطيل مصالحهم من طرف المسؤولين الحكوميين الذين يتذرعون بتصريف الأعمال في الوقت الذي يعرف فيه الزمن السياسي المغربي انحباساً غير عادي، يعطل المصالح العامة.

وبعد استحضار كل القضايا التي تم طرحها على مستوى مجلس التنسيق الوطني سواء فيما يتعلق بالوضع المزري الذي يعيشه التعليم العالي العمومي أو تملص الحكومة مما سبق أن التزمت بحله من نقط ملفنا المطلبي، وبعد نقاش عميق ومسؤول فإن اللجنة الإدارية:

- تثنى وتحبي عالياً تصدي النقابة الوطنية للتعليم العالي لمحاولة التخلي عن مجانية التعليم باعتباره حقاً أساسياً من حقوق المواطنين لاسيما الطبقات الفقيرة والأسر ذات الدخل المحدود في تعليم وتكوين بناتهم وأبنائهم على أمل ارتقائهم الاجتماعي وانعتاقهم من براثن الفقر والجهل المفضي للعنف والتطرف. ذلك التصدي الذي تجلى في انسحاب الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي من المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وانسحاب ممثل الأساتذة به؛
- تطالب المكتب الوطني والمكاتب الجهوية بدعم ومؤازرة أعضاء مجالس الجامعات الراضين للتخلي عن مجانية التعليم والتكوين، وممثلي النقابة بها، وحثهم على التصدي لمحاولة فرض الأداء بالنسبة للطلبة الموظفين ضداً على مقتضيات الدستور، كما حصل بالرباط ومراكش؛
- تطالب الحكومة بتنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه مع الوزارة الوصية حول مطلب رفع حالة الاستثناء عن حملة الدكتوراه الفرنسية وحول الدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي، وتطالب باعتماد الدرجة "د" في نفس الإطار؛
- تؤكد على ضرورة حل كل القضايا الواردة في الملف المطلي وخاصة استرجاع سنوات الخدمة المدنية وإنصاف الأساتذة الباحثين الموظفين في إطار أستاذ محاضر قبل 1997؛
- تثنى الحوار الجاري بين المكتب الوطني ووزارة التربية الوطنية بخصوص وضعية المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين. وتطالب الوزارة بالعمل على تلافي الهدر في زمن التكوين وذلك بربط التأهيل بالتوظيف. كما تطالب اللجنة الإدارية الوزارة الوصية بالعمل على تمكين أساتذة تلك المراكز حاملي الدكتوراه من تغيير إظهارهم إسوة بزملائهم العاملين بالجامعات، وكذا تسوية وضعية حاملي دكتوراه الدولة، ورفع العراقيل أمام المترشحين لنيل التأهيل الجامعي؛
- تطالب الحكومة بالإسراع بإخراج المستشفيات الجامعية في كل من أكادير وطنجة إلى حيز الوجود وتعبر عن رفضها لأي حل ترقيعي لاشتغال الأساتذة الأطباء في المستشفيات الإقليمية أو الجهوية، بعيداً عن القانون المنظم للمستشفيات الجامعية، كما تطالب الوزارة الوصية بالالتزام بما تم الاتفاق حوله بخصوص القانون المنظم للمستشفيات الجامعية؛
- تطالب بالزيادة في أجور الأساتذة الباحثين والتي ظلت مجمدة لأكثر من عقدين من الزمن، مع إعفاء التعويضات عن البحث العلمي من الضريبة على الدخل؛
- تندد بالإجهاد على قدرتهم الشرائية المتمثل في النقص الذي عرفته أجورهم انطلاقاً من شهر شتنبر 2016 من جراء تطبيق القانون الجديد للتقاعد الذي سبق أن عبرت النقابة الوطنية للتعليم العالي عن رفضها له، وعن إصرارها على النضال من أجل إلغائه. كما تطالب الحكومة بفتح الحوار مع النقابة الوطنية للتعليم العالي من أجل اعتماد التدابير المصاحبة للراغبين في تمديد عملهم في التعليم العالي بعد بلوغ السن القانونية للتقاعد؛
- تندد بالتماطل الرسمي في إخراج النصوص التنظيمية للتكوين المستمر الذي زاغ عن أهدافه المواطنة التي تخدم التنمية البشرية للبلاد بالانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي المنصوص عليه في القانون 01.00. وتطالب بالقطع مع حالة الفوضى والتسيب الذي تعرفه مؤسسات التعليم العالي في هذا المجال و انعكاساتها السلبية على جودة التكوينات الأساسية وعلى مجانية التعليم العمومي ووضع حد للسلوكات المشينة التي يعرفها التطبيق المنحرف للتكوين المستمر؛
- تؤكد على ضرورة الإسراع بإخراج نظام أساسي منصف محفز ومنفتح للأستاذ الباحث مبني على إطارين أستاذ محاضر وأستاذ التعليم العالي ويأخذ بعين الاعتبار المهام الجديدة للأساتذة الباحثين كتدبير ضروري لمواجهة الضعف الخطير لنسبة التاطير. كما تندد بما يسمى بالتعاقد في التعليم العالي كحل ترقيعي ينم عن قصر نظر لمواجهة النقص المتفاقم في أعداد الأساتذة الباحثين من جراء المشاركة على السن القانونية للتقاعد، ويفضح بجلاء المقاربة

المحاسبية للتعليم العالي باعتباره عبئاً موازناتياً وليس استثماراً استراتيجياً ومفتاحاً للتنمية الاجتماعية الحقيقية كما أثبتته التجارب الناجحة للدول النامية؛

- تطالب بتسهيل المساطر المالية (صرفاً و تحويلاً) وعقلنة وترشيد وتدبير الموارد المتوفرة مع اعتماد المراقبة البعدية للميزانيات المرصودة، لما لذلك من انعكاس مباشر على جودة التكوين والبحث؛
- تطالب بالسحب النهائي لمرسوم دمج كلية الآداب ظهر المهرز مع كلية الآداب سايس وإحداث مدارس بوليتكنيك الذي تم ارتجاله في تجاهل تام للهيكل وللأساتذة المعنيين الأولين؛
- تعبر عن استعدادها للدفاع عن الجامعة العمومية وعن سمو الشواهد الوطنية وتطالب الحكومة بإلغاء المرسومين 2-14-665 و 2-15-183 المرتبطان بالاعتراف بمؤسسات للتعليم العالي الخصوصي دون سند قانوني؛
- تطالب بتوحيد معايير اجتياز الأهلية للحد من ظواهر الشطط الذي تبرز هنا أو هناك؛ كما تطالب بالالتزام الصارم بالضوابط القانونية في تشكيل اللجن العلمية المكلفة بمباريات التوظيف، بعيداً عن الزبونية أو الإقصاء؛
- تطالب بالاستجابة السريعة للطعونات المختلفة التي تتلقاها الإدارة، محلياً أو مركزياً، خاصة فيما يتعلق بعملية الترقى من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي نتيجة المقاربات المختلفة و"الاجتهادات" الشخصية لعدد من المسؤولين المحليين والتي تتخذ أحياناً طابعاً انتقامياً أو مساوماتياً؛
- تعبر عن استعدادها للدفاع عن الملف المطلي في شموليته وذلك من خلال خوض جميع الأشكال النضالية الذي تبتدئ بتنفيذ الإضراب المقرر من طرف اللجنة الإدارية لمدة 96 ساعة؛
- تجدد دعمها ومساندتها لعملية التنسيق مع المركزيات النقابية المناضلة التي انتهجت النقابة الوطنية للتعليم العالي، إن على المستوى الوطني أو الجهوي تفعيلاً لشعار أحداث جبهة وطنية للدفاع عن التعليم العالي العمومي؛
- تعبر عن تدميرها من اتساع مظاهر البؤس الاجتماعي و التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه بلادنا، كنتيجة حتمية لاستمرار الدولة المغربية في تبني خيارات سياسية واقتصادية وتعليمية فاشلة؛
- ترفض مسلسل الإجهاز على القدرة الشرائية للمواطنين وتحميلهم تبعات العجز المالي للصناديق والمؤسسات العمومية، أمام العجز الحكومي عن مواجهة الفساد وتفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- تقرر عقد أول اجتماع للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الحادي عشر للنقابة الوطنية للتعليم العالي يوم السبت 11 فبراير 2017.

وفي الختام، تهيب اللجنة الإدارية بكافة السيدات والسادة الأساتذة الباحثين المزيد من التعبئة النضالية المواطنة والمسؤولية دفاعاً عن تطوير البحث العلمي والارتقاء بمستوى التعليم العالي، وتحسين الظروف المادية والمعنوية للسيدات والسادة الأساتذة الباحثين.

حرر بالرباط يوم 15 يناير 2017
اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

